

تكنولوجيا البث التلفزيوني تعوّض غياب الجماهير عن أولمبياد طوكيو

وأجبرت الإجراءات الصحية الصارمة ناقل البث الوطني، الذين توفر لهم "أو. بي. أس" خدمة البث، على إرسال عدد أقل من الموظفين إلى اليابان، ليقيموا جزء من الأعمال التقنية كالإنتاج مثلا، من بلدانهم.

الرياضيون سيتلقون التشجيع عبر سماع المفاتيح من خلال شاشات عرض لمشاهد فيديو مرسل من كل أنحاء العالم

وتحسين نظامها كغالبية الناقلين، أرسلت "فرانس تليفزيون" 180 موظفا إلى طوكيو، في مقابل 210 خلال أولمبياد ريو 2016، وهو تغيير بات ممكنا بفضل اعتماد "أو. بي. أس" على تقنيات "أي. بي" (بروتوكول الإنترنت) و"كلاود" (السحابة)، ما يتيح معالجة الملفات عن بُعد. لكن بحسب لو لاي "من المهم جدا بالنسبة لنا أن يبقى جزء من الفريق في الموقع، لاسيما الجانب التحريري والتعليق على الخلفية أجمل المباني في طوكيو. ثلاثين صحافيا ونحو أربعين مستشارا رياضيا، وستجرى مقابلات مع رياضيين فرنسيين في اليابان.

وأضاف لو لاي أنه "من المهم للمشاهدين الفرنسيين التواجد هناك، بدلا من التواجد في باريس باستخدام سكايب مؤطر بشكل سيئ للرياضيين". من جهته، يعتبر إكسارخوس أن "التكنولوجيا يجب أن تكون في خدمة السرد القصصي. هذه إحدى العبارات الأساسية لدينا: نحن نحب التكنولوجيا، ولكن يجب استخدامها لسرد قصص أفضل الرياضيين في العالم".

لكن اليوم وصلت التقنيات إلى مرحلة متقدمة جدا وللمرة الأولى، سيتم تصوير الألعاب بالكامل وإنتاجها للقطات بدقة عرض "4K"، وسيكون للمشاهدين اليابانيين الذين يمتلكون تلفزيونا أكثر تطورا إمكانية مشاهدة بعض المنافسات بدقة "4K"، وهي دقة أعلى بـاربعة مرات من التي تستخدمه قناة "أن. أتش. كي" اليابانية الرائدة عالميا في هذا المجال منذ العام 1995.

ويوضح تاكايوكي ياماشيتا من مركز الأبحاث التكنولوجية التابع لـ"أن. أتش. كي" أن "إحدى نقاط القوة في 4K هي أنها تعرض تفاصيل حركة الأجسام على الشاشة بطريقة لا مثيل لها"، مشيرا بشكل خاص إلى "الحركة البطيئة عالية الجودة من خلال كاميرات طوّرت مؤخرا".

لكن مدير قسم الرياضة في "فرانس تليفزيون" لوران-إريك لو لاي اعتبر أن "السباق لا ينبغي أن يكون على دقة العرض"، قبل أن يستحضر حادثة القناة الخاصة بهذه الألعاب، وهي منصة الواقع الافتراضي على خليج طوكيو. وأشار إلى أنه سيتم "إنشاء فقااعة زجاجية افتراضية، مع ديكور يظهر في الخلفية أجمل المباني في طوكيو. سيكون هناك الكثير من العمل لإحياء هذه المنصة".

وللتعويض عن غياب المشجعين في الملاعب، أُنشأت "أو. بي. أس" تسجيلات صوتية من ضوضاء الجماهير في الألعاب السابقة لتتكيف مع كل رياضة، وسيتم بثها في أماكن المنافسات. وستتمكن الرياضيون أيضا من تلقي التشجيع وسماع المفاتيح من خلال شاشات عرض لمشاهد فيديو (سيليفي) مرسل من كل أنحاء العالم، والتواصل عن طريق الفيديو مع أحبائهم بمجرد انتهاء مسابقاتهم.

طوكيو - سيكون المشاهدون عشاق الألعاب الأولمبية مجبرين على الاعتماد على تكنولوجيات البث المتطورة ليتمكنوا من عيش الحدث، مع الافتتاح الرسمي لسدرة الألعاب الأولمبية في طوكيو الجمعة خلف أبواب مغلقة بشكل شبه كامل جراء وباء كورونا.

وتستعد فرق "أو. بي. أس" (خدمات البث الأولمبية) المنوطة بتصوير وبث كل المنافسات الأولمبية منذ العام 2008، لتصوير نحو 9500 ساعة من اللقطات، أي أكثر بثلاثين في المئة مما حدث في ريو 2016، وستكون هذه اللقطات متاحة للقطات التلفزيونية في كل أنحاء العالم بعدما حصلت على حقوق البث. لذا فإنها تعد المشاهدين بتجربة فريدة من خلال مختلف الابتكارات التكنولوجية.

ويقول يانيس إكسارخوس الرئيس التنفيذي لشركة "أو. بي. أس" إنه بعد تأجيل الألعاب عاما كاملا جراء الوباء تعطلت "تغطيتنا". ومن بين تلك الابتكارات، يستشهد إكسارخوس بتقنية "التتبع ثلاثي الأبعاد" للرياضي، وهو نظام يجمع مشاهد ملتقطة من كاميرات عدة باستخدام الذكاء الاصطناعي للتمكن من رؤية حركات الرياضيين من مختلف الزوايا.

ويوضح إكسارخوس أنه "بعد فوان قليلة من سباق 100 متر، يمكن إعادة تكوين السباق بالكامل في صورة ثلاثية الأبعاد وعلى سبيل المثال تحديد نزوة سرعة الرياضيين، وهي طريقة جيدة ليرى المشاهدون خلف الكواليس تلك العروض الرائعة". وقطع البث الأولمبي شوطا طويلا منذ أولى التجارب التلفزيونية في برلين عام 1936، مع ثلاث كاميرات تلتقط لقطات للجمهور المتواجد على بعد أميال قليلة.

موضوعية الإعلام العربي لا تتحقق بالتمثيل العادل لكل الأطراف

برامج أزمة سد النهضة أقرب إلى السيرك السياسي منها إلى البرامج الإعلامية



النقاش

سد النهضة هل تفلح الوساطة الأمريكية في حل الأزمة المائية؟

كل ضيف يدافع عن الموقف الرسمي لبلده

للجمهور وتقديم مقاربات على قدر واضح من المهنية. وتقود بعض الاختيارات إلى التركيز على الشكل لأهداف سياسية والبعد عن المضمون المفيد الذي يُخرج بعض المحطات عن الحيز الذي تنتسده، حتى تحولت الكثير من البرامج التي تنطرق لأزمة سد النهضة إلى صراعات على الهواء، يتصور البعض أن الأعلى صوتا فيها أكثر وطنية.

وتختلف حدة الصراع الإعلامي من محطة إلى أخرى وفقا لجاهزية مقدم (أو مقدمه) البرنامج، فكلما كان ملما بموضوع المناقشة استطاع أن يفرم من يخرجون عن السياق الموضوعي، وأحيانا تنحرف المحطة عن مسارها خوفا من التعرض للاتهام بالانحياز كتهمة جاهزة لدى البعض من الضيوف. من واطبوا على مشاهدة برامج أزمة سد النهضة بانواعها وجدوا أنفسهم أحيانا أمام سيرك سياسي وليس برنامجا إعلاميا، فالضيف المصري يشترك مع الإثيوبي أو العكس، وخرجت بعض البرامج عن سياقاتها وأهدافها في تسليط الضوء على الأزمة وتطوراتها، وبحسب لعدد كبير من الضيوف السودانيين موضوعيتهم مقارنة بمصريين وإثيوبيين كثر كادت تتحول مناقشتهم إلى ملامكات على الهواء.

ويعتبر البعض من الإعلاميين أن سخونة الحوار من دون اعتدال بالمضمون تكسيهم شعبية وجاهزية ويتجاهلون أن مستوى التأثير الفعلي يتوقف على حجم اقتناع المشاهد بما يقدم له وليس بالمساهمة في تكريس الفجوة بين أطراف الأزمة، والتي جرد منها بعضهم شعبيّة في بلدانهم لجرد أنهم دافعوا بعصبية عن مواقفهم الرسمية حتى لو شملت مغالطات أو تجاوزات مهنية.

واصطحبت هذه الأزمة وجوها باتت متكررة في بعض الفضائيات العربية، فهناك أسماء تنتقل من محطة إلى أخرى وتردد نفس الخطاب وهي مدركة أنها تتحدث لشريحة كبيرة من المشاهدين يمكن أن تتأثر به، وتتنحصر الوجوه في عدد محدود من دون أن تتعب وسائل الإعلام في التقيب عن أسماء جديدة تضيف ثراء، فتكرار الأسماء من العيوب التي تصيب بعض البرامج وتوحي بمحدودية النخبة في هذه الدولة أو تلك.

وسواء كان التكرار ناجما عن كسل واستسهال أو مقصودا للإيحاء بفقر الفكر، ففي الحالتين بات تعامل الإعلام مع أزمة سد النهضة في بعض القنوات نمونجا للفشل، ولا يخلو من انحياز ولو حاولت بعض المحطات التنصل من هذه التهمة فعدم التدقيق في الاختيار للوصول إلى نخب حقيقية يحسب عليها، ذلك أن القيمة المهنية تأتي من تطوير الوعي والمعرفة وليس من الحرص على التمثيل العادل الذي لا يمكن المشاهد من الحصول على وجبة إعلامية دسمة تتناول الأزمة بقدر عالٍ من الموضوعية.

تعالج بعض وسائل الإعلام العربية أزمة سد النهضة بطريقة شكلية تعتمد على تمثيل جميع الأطراف دون معايير مهنية محددة بالتقافة ودراية الضيف المتعمقة بهذا الملف، ما جعل عرض وجهات النظر بمثابة صراع سياسي فيما الموضوعية تاهت وسط السب والقذف.

إلى الدعاية على حساب وسائل الإعلام أفقد هذه الوسائل الدور التنويري الذي تقوم به في توجيه الرأي العام، ومالت المعالجة إلى التضليل كثيرا.

وللتخلص من الدعاية والانحياز معا لجأت بعض وسائل الإعلام العربية إلى مقارنة تمثيل الدول الثلاث بشكل منصف في الشكل أو من حيث الكم، لأن النخبة الممثلة في معظم البرامج قد تكون مختلفة وفقا لنقافة ودراية الضيف، ويكشف التدقيق في هذا التفاوت عن جانب خفي من انحياز القناة التي درجت على هذا العمل، فالضيوف ليسوا متساوين في الأفكار والطروحات والمعلومات الدقيقة.

المضمون المقدم في وسائل الإعلام التي تتبنى التمثيل الشكلي يتعد عن الموضوعية مهما حاولت المحطة التمسك بها

تأتي مشكلة المعالجة المختلة من أن بعض البرامج تحولت إلى دعاية سياسية لكل دولة، فالضيف يدافع عن موقف بلده الرسمي بصرف النظر عن درجة المهنية، ووجدنا عراقا في الكثير من البرامج بين الضيفين المصري والسوداني من ناحية والإثيوبي من ناحية أخرى، ويبدو المشاهد وكأنه على طاولة مفاوضات وليس إزاء برنامج إعلامي، حيث تتصارع وجهات النظر في الدفاع عن المواقف السياسية دون اعتدال بالرؤى وما تنطوي عليه من موضوعية تاهت وسط السب والقذف. تختلف هذه النتيجة عندما يكون الضيف محسوبا على المعارضة، وهو ما ظهرت تجلياته في بعض برامج قناة الجزيرة، خاصة عندما كانت المقاطعة السياسية بين القاهرة والدوحة في أوجها، ويقدم الضيف المصري مداخلة وهو يتبنى موقفا أقرب إلى إثيوبيا، وترجع ذلك مع انفتاح الجزيرة القطرية والمصريين وبدأت تظهر أصوات قريبة من موقف القاهرة الرسمي.

ويقول خبراء إعلام إن المضمون المقدم في وسائل الإعلام التي تتبنى التمثيل الشكلي يبتعد عن الموضوعية مهما حاولت المحطة التمسك بها، وربما يكون هذا المضمون مضللا للمشاهد ويقفده المعرفة المجردة، وهو ما انعكس سلبا على أداء بعض القنوات التي سعت نحو الهروب من تهمة الانحياز إلى طرف معين فجاء ذلك على حساب المهنية التي لا تقتصر على عملية التمثيل العادل، وكان من المفروض أن تتعاطى هذه القنوات بجديّة مع مسألة التمثيل المنصف

محمد أبو الفضل كاتب مصري

القاهرة - لماذا تختزل الكثير من وسائل الإعلام العربية صفة الحياد والموضوعية في الحرص على تمثيل جميع وجهات النظر؟ وهل هذا الاتجاه يكفي لعدم اتهام هذه الوسيلة أو تلك بالانحياز إلى طرف على حساب آخر؟ ولماذا زادت هذه الظاهرة في الأونة الأخيرة بصورة لافتة؟ وكيف يتم قصر المهنية في عملية تبدو شكلية؟ ولماذا نجدها في قضايا وتغيب في أخرى؟ وهل حقق هذا الاتجاه أهداف بعض وسائل الإعلام من انتشار وتأثير في الرأي العام ومخاطبة شريحة عريضة منه؟

بدأت هذه المسألة تظهر بوضوح في معالجة أزمة سد النهضة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، وتكاد تكون مختفية في غالبية القضايا الأخرى المطروحة على الساحة العربية، خاصة تلك التي يبدو فيها اللون الأسود غير متداخل مع الأبيض، والتي تعكس مواقف سياسية لا ليس فيها وتنتقل معالمها من زوايا أكثر سهولة. تتزايد معالم أزمة سد النهضة في وسائل الإعلام العابرة للحدود، أو بمعنى أدق التي لا تخاطب القارئ أو المشاهد المحلي فقط، أملا في تعزيز وصولها إلى فئات مختلفة، ويبدو كل طرف ما يتصور أنه يعبر عن وجهة نظره، إذ تقوم بعض الوسائل باستحضار الضيف ليس من قبيل البحث عن المهية بقدر ما يمثل بلده هروباً من تهمة الانحياز في قضية تتشابك فيها جهات عديدة بصورة ظاهرة أو خفية في إطار حصة إعلامية مقررة سلفا.

ولجات الكثير من الفضائيات العربية في تعاطيها مع أزمة سد النهضة الإثيوبي إلى أسلوب التمثيل الكامل عند تغطية برامجها لتطورات الأزمة، واتخذت غالبيتها من استضافة شخصيات من الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) وسيلة للإيحاء بتغليب الموضوعية وقصرها على النواحي الشكلية، فعندما يجد المشاهد ضيفا من كل دولة قد يشعر بالراحة ويتوقع أنه سيشاهد قراءة تمثل كافة أطراف الأزمة.

وأصبح هذا الطريق جيدا في ظل حالة الاستقطاب التي تختاب إعلام الدول الثلاث، والذي ينحاز إلى موقف بلاده الرسمي ويتعمد في معظمه التقليل من الرؤى المغايرة، وهو ما يكشف في رأي خبراء الإعلام عن سطوة الدولة على إعلامها ومحاولتها الحثيثة لتوظيفه في خدمة أهدافها، وهذا معمول به في الكثير من دول العالم غير أن اللجوء

عيادة قانونية لمعالجة المشاكل الحقوقية للصحافيين في غزة

استمرت لعام، وخلصت إلى نتيجة أن الوسط الإعلامي في فلسطين به فقر كبير بالنقافة القانونية خاصة في ما يتعلق بحقوق الصحافي وواجباته. وأشار حجازي إلى أنه "من هذا المنطلق نهدفنا لافتتاح عيادة قانونية متخصصة للصحافيين لمعالجة بعض السقطات التي وجدناها لدى الصحافيين، من حيث التوعية بحقوقهم، وكذلك تثقيفهم بالقانون وكيف لهم ألا يتجاوزوه".

وتقدم العيادة القانونية الاستشارة للصحافيين، إلى جانب العمل مع المؤسسات الحقوقية والإعلامية سواء أكانت مؤسسات رسمية أو أهلية أو أكاديمية؛ لبث الثقافة القانونية وتمثيل الصحافيين قضائيا أمام المؤسسات الرسمية مثل القضاء والنيابة.

ومن أهداف العيادة أيضا تعزيز الخطاب القانوني في وسائل الإعلام من خلال الصحافيين الذين تعمل معهم في موضوع الإعلام القانوني أو العدلي، وهو إعلام غائب عن الوسط الفلسطيني.

ويطمح فريق العمل إلى أن تكون العيادة القانونية للصحافيين ووسائل الإعلام عنوانه مرجعياتهم ووسائل

الفلسطيني لحقوق الإنسان، والعيادة الخاصة بنقابة المحامين. وأوضح حجازي أن هذه العيادة ستقدم خدمة الاستشارات القانونية المجانية للصحافيين عبر نموذج إلكتروني "تعمل على تفعيله وإطلاقه لجمهور الصحافيين ووسائل الإعلام".

إطلاق العيادة القانونية المتخصصة للصحافيين للتوعية بحقوقهم، وكذلك تثقيفهم بالقانون وكيفية عدم تجاوزه

وأضاف "بإمكان جميع الصحافيين تقديم طلب الاستشارة القانونية، ونحن سنرد عليه في مرحلة لاحقة، سنكون للعيادة أنشطة تثقيفية تستهدف جمهور الصحافيين".

وجاء إطلاق العيادة القانونية المتخصصة للصحافيين بعد دراسة عملية أعدها باحثون حقوقيون وصحافيون

غزة - أنشأ عدد من المحامين والصحافيين أول عيادة قانونية متخصصة بقضايا الصحافيين في قطاع غزة، في سبيل توعية العاملين في القطاع بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية، وتجنب المساءلة القانونية نتيجة ضعف معرفة الصحافي بالقانون.

وتهدف العيادة لنشر الوعي القانوني في الوسط الصحافي، وتقديم استشارات قانونية مجانية لهم، والسعي لتثقيفهم قضائيا أمام المحاكم الفلسطينية إذا ما تعرضوا لأي مساءلة.

وقال رئيس العيادة القانونية كمال حجازي إن هذه العيادة هي الأولى من نوعها التي تعنى بالصحافيين وتهتم بهم، مشيرا إلى أن مصطلح "عيادة قانونية" يشير إلى هدف الخطوة، وهو "تطبيق المشاكل الحقوقية التي يقع فيها الصحافيون خلال عملهم".

وتوجد في الأراضي الفلسطينية العديد من العيادات القانونية المختصة في مجالات مختلفة تساعد بعض الفئات المجتمعية الهشة وتمكنها من الوصول إلى العدالة، مثل العيادات القانونية الموجودة في بعض الجامعات الفلسطينية والمركز



الصحافيون يحتاجون إلى التوعية القانونية